شركة الدراسات والإنجازات السمعية البصرية (سورياد-2M)

تعتبر شركة الدراسات والإنجازات السمعية البصرية (سورياد-2M)، شركة مساهمة، حيث بدأت نشاطها بشكل فعلي في الرابع من شهر مارس من سنة 1989، على أساس عقد امتياز تم ابرامه مع الدولة، بتاريخ 20 فبراير 1988.

أصبحت 2M قناة عمومية ابتداء من شهر يونيو سنة 1996. تمتلك الدولة حاليا 76% من رأسمال الشركة[10] ، وتجدر الإشارة إلى أن الدولة لم تقتن أية حصة في رأسمال الوكيل الإشهاري الحصري للقناة "Régie 3" والذي ضل مملوكا للخواص.

تتوفر الشركة على العديد من الدعائم لإنجاز مهامها، وهي القناة الأرضية "2M"، والقناة الفضائية "2M Monde"، وراديو 2M، وبوابة إلكترونية "www.2M.ma" وتطبيق "My2m".

يسير الشركة مجلس إدارة مؤلف من ثمانية (8) أعضاء يعينهم الجمع العام العادي. ويبلغ عدد العاملين بالشركة 625 مستخدما دائمًا، من بينهم 178 امرأة (بتاريخ 31 ديسمبر 2017). وتبلغ نسبة التأطير داخل الشركة 86%.

يخضع نشاط الشركة لمقتضيات دفتر تحملات تضعه الحكومة وتصادق عليه الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري. وقد تمت المصادقة على دفتر التحملات الحالي بتاريخ 29 مارس 2012.

I. ملاحظات وتوصيات المجلس الأعلى للحسابات

أفرزت مهمة مراقبة التسيير لشركة الدراسات والإنجازات السمعية البصرية (سورياد-2M)، التي قام بها المجلس، الملاحظات التالية:

1. النموذج الاقتصادي والوضعية المالية للشركة

1.1 نموذج اقتصادي غير ملائم

خلال الفترة 2008-2017، استفادت شركة سورياد-2M من منح الدولة بما مجموعه 506 مليون درهم، وبمتوسط 50,50 مليون درهم في السنة. في المقابل، دفعت للدولة كضريبة على الشاشة ما مجموعه 32 مليون درهم في نفس الفترة.

وفي هذا الإطار، تجدر الإشارة إلى أنه بالإضافة إلى طبيعتها غير المنتظمة، تم تخفيض مبلغ هذه المنح إلى الثلث (بالمقارنة مع منح سنة 2001)، مع العلم أن الدولة لم تمنح أية منحة (إعانة) للشركة سنة 2008. ومنذ سنة 2013، تمثل حصة هذه المنح من إيرادات الشركة 7 % في المتوسط.

على الرغم من كونها قناة عمومية، إلا أن تمويلها يتم بشكل أساسي من خلال عائدات الإشهار. هذا النموذج الاقتصادي يجعل المفاضلة صعبة بين الربحية المالية والتزامات الخدمة العمومية على النحو المحدد في دفتر التحملات، والذي يفرض عددًا معينًا من الالتزامات لبث الإشهار[11].

2.1 الوضعية المالية للشركة

إن تحليل الوضعية المالية للشركة يبين ضعف وهشاشة هاته الأخيرة. وتتفاقم هاته الوضعية مع التأخير الحاصل في الرفع من رأس المال والذي يفرضه قانون شركات المساهمة بالنظر للوضعية الصافية للشركة.

- **وضعية مالية مقلقة للشركة**

منذ سنة 2008، وشركة سورياد-2M تحقق نتائج صافية سلبية. فقد تكبدت الشركة في المتوسط خسارة سنوية قدرها 98,4 مليون درهم بين عامي 2008 و2017. وتعزى هاته الخسارة إلى أهمية حجم النفقات مقارنة بالموارد بما في ذلك دعم الدولة.

[10] تعود ملكية 20,69 %لشركة "المدى" ويمتلك مستثمرون آخرون ما مجموعه 3,23%.

[11] خلال الفترة من 2014 إلى 2017، دفعت الشركة مبلغ 10.5 مليون درهم للهيأة العليا كغرامات لعدم الامتثال لضوابط بث الإشهار.

يبين الرسم البياني التالي، تطور النتيجة الصافية التي حققتها الشركة من 2013 إلى 2017 (بآلاف الدراهم):

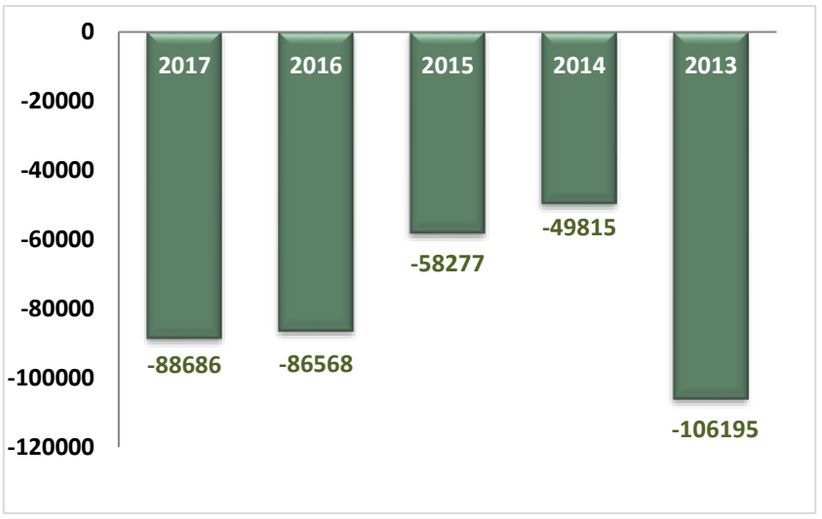

المصدر: محاسبة الشركة

يلاحظ أن جميع المحصلات المحاسباتية والمالية للشركة تثير عدة تساؤلات، بحيث أن القيمة المضافة تمثل 50% من نفقات التسيير وبالنسبة لبعض السنوات فإن القيمة المضافة لا تمكن حتى من تغطية نفقات الموظفين. وتجدر الاشارة الى أن رقم المعاملات لا يمكن من تغطية نفقات الشركة، كما هو مبين في الجدول التالي (بآلاف الدراهم):

تطور المحصلات المحاسبية والمالية للشركة من 2015 الى 2017

السنة	2015	2016	2017
القيمة المضافة	**294 147**	**255 056**	**207 605**
رقم المعاملات	**654 886**	**584 109**	**586 337**
المشتريات المستهلكة	219 024	254 281	255 895
نفقات خارجية أخرى	136 242	103 547	127 483
الضرائب	2 334	2 238	2 300
نفقات الموظفين	271 112	270 880	269 964
مخصصات الاستغلال	58 572	51 771	47 593
مجموع 1	**687 284**	**682 717**	**703 236**
تكاليف مالية	45 003	37 541	34 866
مصاريف استثنائية	51 411	21 551	12 651
مجموع 2	**96 413**	**59 092**	**47 517**
مجموع 1 + 2	**783 697**	**741 809**	**750 753**

المصدر: محاسبة الشركة

تعاني الشركة كذلك من ديون أثرت على استقلالها المالي. حيث أن نسبة الرافعة المالية عرفت انخفاضا حادا منذ سنة 2015، كما هو موضح في الجدول أدناه (بآلاف الدراهم):

تطور نسبة الرافعة المالية من 2013 الى 2017

السنة	2013	2014	2015	2016	2017
ديون طويلة ومتوسطة الأمد	100 037	102 326	76 662	49 946	26 787
التأجير (Leasing)	15 575	10 495	9 093	8 291	5 007
الأموال الذاتية	54 734	4 919	-53 358	-139 926	-228 612
نسبة الرافعة المالية	**%211,22**	**%2293,39**	**%-160,72**	**%-416,1**	**%-139**

المصدر: محاسبة الشركة

إن نسبة الرافعة المالية، والتي تعتبر نسبة بين الأموال الذاتية والالتزامات المتوسطة والطويلة الأجل، تظهر أن الديون طويلة الأجل ومتوسطة الأجل تتجاوز إلى حد كبير الأموال الذاتية للشركة، مما يرهن استقلالها المالي وقدرتها على الحصول على هذا الصنف من التمويلات.

➢ وضعيةهشة للخزينة والاعتماد على التمويل البنكي

ظلت خزينة شركة سورياد-2M تعاني من نقص مزمن منذ عام 2008 بسبب أهمية خزينة الخصوم مقارنة مع خزينة الأصول. في عام 2008، سجلت الخزينة الصافية رصيدًا سلبيا بناقص 168مليون درهم، وفي عام 2017 وصل هذا الرصيد إلى ناقص 304 مليون درهم، أي ما يمثل أكثر من ستة (6) أشهر من المبيعات.

في السنوات الأخيرة، وفي ظل الوضعية الصعبة للخزينة، تقوم الشركة بخصم مبيعاتها (في شكل سندات) قبل أجلها بشهرين ونصف، مما يزيد من تفاقم الوضعية المالية للشركة نتيجة ارتفاع التكاليف المالية المرتفعة والتي بلغت 07 ملايين درهم كل سنة.

بتاريخ 31 دجنبر 2017، تبين محاسبة الشركة عددًا من الديون غير المسددة. يمثل مجموع هذه الديون ما يعادل سنة واحدة من رقم المعاملات. وتشمل هذه الديون بالخصوص:

- مستحقات الموردين، ويبلغ رصيدها 370,8 مليون درهم (دون الأخذ بعين الاعتبار فوائد التأخير المستحقة بموجب القانون 32.10)؛
- مستحقات الدولة والمؤسسات الاجتماعية والتي لم تسدد بقيمة 85,8 مليون درهم؛
- مستحقات الوكيل الحصري للإشهار بمبلغ 5,101 مليون درهم.

وتجدر الإشارة إلى أن الشركة تجاوزت جميع التسهيلات البنكية الممنوحة لها مع جميع ما تنطوي عليه هاته الوضعية من مخاطر. حيث أفادت لجنة التدقيق في اجتماعها بتاريخ 26 أبريل 2017، أنه في نهاية عام 2016، بلغ إجمالي حسابات السحب بدون رصيد 144 مليون درهم، مقارنة بمبلغ التراخيص وهو 134 مليون درهم، بزيادة قدرها 09 مليون درهم. وقد وصل هذا التجاوز إلى أكثر من 45 مليون درهم في أبريل 2017.

➢ العجز المالي لراديو 2M والمعاملات الرقمية

تعد نسبة الاستماع لراديو 2M عنصرًا أساسيًا لجذب المزيد من الإيرادات. وفقًا للمركز المهني لقياس نسب الاستماع (CIRAD)، يحتل راديو 2M المركز الثاني عشر من حيث نسبة الاستماع.

لقد عرف رقم معاملات راديو 2M انخفاضا هاما منذ عام 2008، حيث انخفض من أكثر من 22 مليون درهم إلى 8.4 مليون درهم في عام 2017، أي بنسبة قدرها 62 %.

في نفس الاتجاه، لا يغطي رقم معاملات الأنشطة الرقمية للشركة نفقاتها المباشرة. وبالتالي، فإن النتيجة التحليلية لهذا النشاط سنة 2017 شكلت عجزًا قدره 9,2 مليون درهم، على الرغم من أن رقم معاملات الأنشطة الرقمية قد شهد تقدمًا واضحًا.

➢ عدم احترام الوضعية الصافية للشركة لقانون شركات المساهمة

بلغت الوضعية الصافية للشركة في 31 دجنبر 2013، ما قدره 54,73 مليون درهم مقابل رأس مال بقيمة 358,69 مليون درهم. لذلك فهو أقل من الحد الأدنى القانوني المنصوص عليه في قانون شركات المساهمة والبالغ ربع (1/4) رأس المال. وعلى الرغم من هذه الوضعية المقلقة، فقد قرر الجمع العام غير العادي (AGE)، في اجتماعه المنعقد في 26 يونيو 2014، مواصلة عمل الشركة، وفقًا لأحكام المادة 357 من قانون شركات المساهمة.

وفي حين كان يلزم إعادة رسملة الشركة قبل نهاية سنة 2016 للامتثال للقانون السالف الذكر. فقد قرر الجمع العام غير العادي بتاريخ 30 دجنبر 2016:

- تخصيص الاحتياطات للاستيعاب الجزئي للخسائر؛
- تخفيض رأس المال من 800 694 358 درهم إلى 000 300 درهم وتعديل النظام الأساسي؛
- زيادة رأس المال بمبلغ 000 500 217 درهم عن طريق إصدار أسهم نقدية مع ممارسة حقوق الاكتتاب التفضيلية على أساس غير قابل للاختزال وقابل للتخفيض.

إلا أنه، وحتى نهاية عام 2017، كانت الوضعية الصافية للشركة أقل من ربع رأس مالها والدولة التي لم تقم بأداء نصيبها في زيادة رأس المال وطلبت تأجيل تاريخ الاكتتاب. ويبين الجدول التالي تطور الوضعية الصافية ورأسمال الشركة من 2013 الى 2017:

الوضعية الصافية ورأسمال الشركة من 2013 الى 2017 (بملايين الدراهم)

السنة	2013	2014	2015	2016	2017
الوضعية الصافية	54,73	4,92	-53,36	-139,13	-228,61
رأس المال	358,69	358,69	358,69	358,69	358,69

المصدر: محاسبة الشركة

وقد تم تحديد فترة الاكتتاب الأولية من 03 فبراير 2017 إلى 03 مايو 2017، وتم تمديد هذا الموعد إلى غاية 2017/09/03. في 28 سبتمبر 2017، طلبت وزارة الاقتصاد والمالية تمديد الموعد إلى 4 نوفمبر 2017. في دجنبر 2017، طلبت نفس الوزارة تمديد الموعد إلى 4 يناير 2018. وقد حدد أخر موعد لأداء رصيد الأسهم المكتتب به (50%) هو يوم 31 يناير 2018.

إلى غاية نهاية أبريل 2018 (تاريخ الانتهاء من مهمة تدقيق المجلس)، لم تقم الدولة بأداء مساهمتها في زيادة رأس المال البالغة 165,3 مليون درهم. وقد قام باقي المساهمين في رأس المال من القطاع الخاص (شركة SOMED ومجموعة SNI سابقا) في 3 مايو 2017 بدفع نصيبهم من زيادة رأس المال السالفة الذكر بقيمة 45,7 مليون درهم.

نظرًا لأن الدولة لم تفرج عن حصتها في زيادة رأس المال، فقد طلبت مجموعة SNI سابقا إعادة الأموال التي دفعتها، وفقًا للمادة 198 من قانون شركات المساهمة، مما يزيد من إضعاف الوضع المالي للشركة الذي يعاني أصلا من الهشاشة.

لذلك يوصي المجلس بما يلي:

- **مراجعة النموذج الاقتصادي لشركة سورياد-2M؛**
- **معالجة ضعف رسملة الشركة بما يجعل الوضعية الصافية للشركة توافق قانون شركات المساهمة.**

2. علاقة الشركة مع وكالتها الحصرية للإشهار "Régie 3"

تحتل الشركة المركز الأول في المغرب من حيث نسبة المشاهدة، ونتيجة لذلك فإن طلب المعلنين للإشهار في القناة مهم جدا. وعلى الرغم من هذا، لم تحقق الشركة إلا الخسائر منذ عام 2008. وتساهم العلاقة بين الشركة ووكالة الإشهار الحصرية (Régie 3) بشكل كبير في هذه الوضعية.

1.2 وكالة "Régie 3": وكالة إعلانات لوسائل الإعلام الأخرى

إن وكالة الإشهار الحصرية لشركة سورياد-2M، والتي تمثل حصتها من مبيعات هاته الأخيرة حوالي 95 %، هي في نفس الوقت الوكيل الحصري لوسائل إعلام أخرى منافسة وهي Médi1 TV وRadio Medi1.

وفي هذا السياق، أظهر تحليل عقود الالتزام المتعلقة بشركة 2M أن "Régie 3" تطلب من المعلنين الحصول على جزء من طلباتهم الإشهارية لدى Médi1TV التي تعتبر منافسة لشركة سورياد-2M.

هاته الوضعية تؤكد أن وكيل الإشهار "Régie 3"يستغل أداء سورياد-2M من حيث نسبة المشاهدة، ويستخدمه لتسويق المساحات الإعلانية لقنوات منافسة.

موقف وكالة الإشهار هذا، اتضح جليا سنة 2018 بما أنها نصت صراحة في الشروط العامة للبيع الخاصة بـ2 M في الجزء المخصص لخصم الالتزام المتعدد القنوات، على أنه يجب على المعلنين الذين يريدون الاستفادة من الخصم المذكور استثمار 80 % من الميزانية المخصصة للإشهار في قناة 2M و20 % في قناة Médi1 TV.

2.2 غياب مراقبة رقم معاملات الشركة

➢ **عدم ضبط فوترة المبيعات**

لا تتحكم شركة سورياد-2M بشكل تام في مبيعاتها. وللتذكير فقد لاحظ المجلس في تقريره لعام 2009 عدم وجود نظام فوترة مباشر بالإضافة إلى عدم وجود مراقبة للشروط التجارية وتطبيق التعريفات من قبل المديرية المالية.

إن تدقيق نظام الفوترة الخاص بمبيعات القناة بين أن الشركة تنتظر التوصل ببيان الفوترة الخاص بـ "Régie 3" للقيام بالفوترة ولا تقوم بنفسها بفوترة مبيعات إعلاناتها عن طريق تطبيق الشروط التجارية والأسعار المعلنة.

بالإضافة إلى ذلك، وعلى الرغم من أهمية رقم المعاملات الذي تم تحقيقه عبر "Régie 3" (حوالي 95%)، فقد شرعت هذه الأخيرة في تغيير برنامج الفوترة دون الرجوع الى شركة سورياد-2M. ولم تقم هاته الأخيرة لحد الساعة بتكييف نظامها مع نظام وكالة الإشهار.

بالإضافة إلى ذلك، لم يتم احترام مبدأ الوضوح المحاسباتي الذي تفرضه المدونة العامة للتنميط المحاسباتي (CGNC) في إجراءات الفوترة في سورياد-2M. بحيث أن فواتير هاته الأخيرة وكذا رقم معاملاتها لا يتضمنان عمولة وكالة "Régie 3"، مما يقلل رقم معاملات القناة.

➢ **عدم طلب الوثائق المحاسبية من وكالة الإشهار**

ينص عقد وكالة الإشهار المؤرخ في 19 يوليوز 1991 والذي يربط سورياد-2M و"Régie 3" في المادة 21 على أن ممثل وكالة الإشهار "يجب أن يقدم إلى سورياد-2M بناءً على طلبها وعلى نفقة الوكالة، نسخ من المستندات المحاسبية".

ومع ذلك، فإن شركة سورياد-2M لم تطلب مطلقًا من وكالة الإشهار المستندات المحاسبية للتأكد من صدقية وحقيقة مبيعاتها.

➢ **تأخير في وضع عقود الالتزام لسنة 2018**

تشكل عقود التزام المعلنين أكبر حصة من مبيعات شركة سورياد-2M وتوفر لـهذه الأخيرة رؤية مستقبلية لإيراداتها. ومع ذلك، وإلى غاية متم شهر أبريل 2018، لم يتم انجاز عقود الالتزام لسنة 2018.

➢ **غياب تدقيق حسابات وكالة الإشهار**

تبين المادة 8 من عقد وكالة الإشهار لعام 1991 أنه يتم إجراء تدقيق لحسابات الوكالة كل سنة بواسطة خبير محاسب بناءً على طلب شركة سورياد-2M. لكن هذه الاخير لم تطلب القيام بتدقيق لحسابات الوكيل الحصري للإشهار بالرغم من ان هذه المسالة كانت موضوع توصية من المجلس في تقريره لعام 2009.

3.2 نقائص متعلقة بالتعريفات والشروط التجارية

➢ **عدم نشر التعريفات والشروط التجارية من طرف شركة سورياد-2M**

لا يخضع تحديد التعريفات والشروط التجارية للمساحات الإعلانية التلفزيونية والإذاعية والرقمية لشركة سورياد-2M لأي إجراء مسطري.

في الواقع، تقدم وكالة الإشهار التعريفات الجديدة للمدير العام للقناة وفقًا للبيانات والمؤشرات التي تضبط هي فقط أسس احتسابها. وتجدر الإشارة إلى أن قبول الإدارة العامة لشركة سورياد-2M للتعريفات والشروط التجارية لا تجسده أية وثيقة.

تنص المادة 3 من العقد الأولي لوكالة الإشهار على أن "أي مشروع تعريفة جديدة سوف تدرسها سورياد-2M و"Régie 3" مع الأخذ بعين الاعتبار متطلبات السوق وملاحظات "Régie 3" والمعلومات المقدمة من طرف وكالات الإشهار". ويتم إبلاغ التعريفات الجديدة "إلى وكالة الإشهار الحصرية، قبل ثلاثة (3) أشهر من نهاية السنة الحالية لكي تدخل حيز التنفيذ في العام التالي".

في هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن الشروط العامة للبيع المتعلقة بسنة 2018 تم إبلاغها للمتدخلين في سوق الإعلانات من طرف "Régie 3" دون موافقة أو علم سورياد-2M.

➢ **منح إعلانات مجانية خارج التعريفات والشروط التجارية**

وكالة الإشهار الحصرية تمنح إعلانات مجانية خارج الشروط والأحكام التجارية. ولا تقوم شركة سورياد-2M بتتبع منتظم للإعلانات المجانية التي تمنحها الوكالة ولا تتأكد من تطابقها مع التعريفات والشروط التجارية للقناة. ويتم منح هاته الإعلانات المجانية في صورة خصومات تجارية وغيرها.

خلال الفترة 2013-2017، وصلت القيمة الإجمالية لهذه الإعلانات المجانية إلى 653,26 مليون درهم مقابل قيمة مبيعات إجمالية قدرها 2869,91 مليون درهم، أي بنسبة 23%.

➢ **خصم ممنوح عن أجل أداء غير متوافق**

تم تحديد أجل الدفع بالنسبة لوكالة الإشهار بموجب العقد الأولي لعام 1991 في 90 يومًا / نهاية شهر نشر الإعلان. تتعلق فترة الأداء هاته بالفترة من 1991 إلى 2003. واعتبارا من 2004، تم تمديد هذه الفترة إلى 90 يومًا / نهاية شهر إعداد الفواتير، بالإضافة إلى دفع خصم بنسبة 3%. وقد تم ادخال هذا التغيير من قبل بروتوكول 20 فبراير، وذلك بأثر رجعي، بما أن الأمر يتعلق بشهر يناير 2004.

يتضح أن هذه الفترة الجديدة من 90 يوم / نهاية شهر الفواتير تعطي لـ "Régie 3" إمكانية تمديدها لأنها هي التي تتحكم في أجل إعداد الفواتير.

تجدر الإشارة إلى أن نظام الخصم هذا، يمثل لـ سورياد-2M نفقات بما مجموعه 141 مليون درهم (من 2008 إلى 2017).

فيما يتعلق بنظام خصم 3 %، تجدر الإشارة إلى أنه:

- يمثل تراكم الخصومات الممنوحة من طرف سورياد-2M، منذ إحداثه في عام 2005، وقيمته تعادل العجز المحقق من طرف القناة سنة 2017 (88.686.000,00- درهم)؛
- تنص المدونة العامة للتنميط المحاسباتي على أن "خصم الأداء هو تخفيض للسعر الممنوح لسبب الأداء قبل الأجل المبين في الشروط العامة للبيع أو لسبب الأداء نقدا". في حين أن سورياد-2M تمنح تلقائيًا الخصم بالنسبة للأداءات التي تتم في تاريخ الاستحقاق؛
- يجب أن تتحمل وكالة "Régie 3" الخصم الممنوح وذلك لعلاقتها المباشرة مع زبناءها المتكونين من وكالات الإعلانات، وليس شركة سورياد-2M، لأن "Régie 3" هي التي تنجز الفواتير وتقدمها للوكالات وهي ملزمة بالأداء في حالة عدم أداء إحدى الوكالات طبقا لعقد 19 يوليو 1991.

لذلك يوصي المجلس بما يلي:

- **إعادة النظر في العلاقة التعاقدية مع وكالة الإشهار "Régie 3"، بما في ذلك عقود الإشهار للإذاعة والأنشطة الرقمي؛**
- **ضمان تقديم وكالة الإشهار للوثائق المحاسبية لشركة سورياد-2M وفقًا للمادة 21 من العقد المبرم بتاريخ 19-07-1991 والقيام بتدقيق حساباتها؛**
- **التحقق من التطبيق السليم للشروط التجارية من طرف وكالة الإشهار، وضمان نشر التعريفات والشروط التجارية، والإصدار المباشر للفواتير من طرف سورياد-2M.**
- **احترام أجال الأداء المنصوص عليها في القانون 10-32 وتفادي منح خصومات للوكالات التي لا تدفع قبل هذه الآجال.**

3. حكامة شركة سورياد-2M

ينظم أنشطة سورياد-2M دفاتر تحملات وضعتها الحكومة وصادقت عليها الهيأة العليا للاتصال السمعي البصري. وقد هم دفتر التحملات الاول الفترة ما بين 27 يوليوز 2005 و31 دجنبر 2008 وهم دفتر التحملات الثاني الفترة ما بين سنتي 2009 و2011 في حين هم دفتر التحملات الثالث، الفترة من 2 مارس 2012. بغض النظر عن غياب قطب عمومي وعدم تجديد العقد البرنامج، فإن حكامة شركة سورياد-2M تثير الملاحظات التالية:

1.3 قطب عمومي سمعي بصري في طور الإنجاز لأكثر من 12 عاما

عندما تم تعيين الرئيس المدير العام لشركة سورياد-2M، أصدر المجلس الأعلى للاتصال السمعي البصري رأيًا أكد فيه على الحاجة للجمع والتقريب بين جميع مكونات القطب السمعي البصري العمومي في قطب واحد، متنوع ومتكامل، مع الاستفادة من إنجازات الشركتين الحاليتين.

وبين الرأي السالف الذكر، أن إعادة التنظيم المتوخاة ينبغي أن تتم بطريقة تدريجية، من أجل تعزيز فرص نجاح هذا الورش. ويهدف ذلك إلى إنشاء شركة قابضة، حيث يتم اعتماد وحدة تحكم توجيهية واحدة، تتجلى في تعيين رئيس مشترك لشركتي الإذاعة والتلفزة SNRT وسورياد-2M، يمتلك السلطة الحقيقية للتوجيه والتنسيق والتحكيم. وعلاوة على ذلك، يجب على الشركتين الوطنيتين الاحتفاظ بهويتهما وخطهما التحريري.

وقد أشار الرئيس المدير العام للقناة الى ضرورة إحداث قطب عمومي وضرورة ترشيد النفقات ما بين القناتين العموميتين (انظر محاضر المجلس الإداري لسنوات 2006 و2008 و2007).

بعد أكثر من 12 سنة، لم يتم إنشاء "القطب السمعي البصري العمومي" على النحو الموصى به من قبل المجلس الأعلى للاتصال السمعي البصري على الرغم من ان الشركتين العموميتين لهما نفس الرئيس المدير العام، دون أن يشكلا قطبا واحد مما يؤدي في بعض الأحيان بالقناتين إلى القيام بأنشطة دون تكامل أو تنسيق بدلاً من الاستفادة من تجميع الجهود.

2.3 عدم تجديد عقد البرنامج

منذ بدء العمل بالقانون 77.03 بشأن الاتصال السمعي البصري، أبرمت الدولة عقد برنامج واحد مع شركة سورياد-2M للفترة 2010-2012. لم يتم تجديد هذا العقد منذ ذلك التاريخ ومنحت الدولة منحًا للشركة في غياب عقود برامج.

وبلغت قيمة هذه المنح 45 مليون درهم في السنة في الفترة ما بين 2013 و2016، وبلغت 80 مليون درهم في عام 2017 و65 مليون درهم في عام 2018. ومع ذلك، كل سنة يوافق المجلس الإداري للقناة والذي يتواجد به ممثلو وزارة المالية ووزارة الاتصال، على ميزانية سنوية تنص على منحة قدرها 80 مليون درهم، في حين أن المنح الفعلية أقل من هذا المبلغ.

3.3 أوجه القصور المتعلقة بعمل المجلس الإداري

وفقًا للمادة 14 من النظام الأساسي، يتمتع مجلس الإدارة لشركة سورياد-2M بصلاحيات واسعة لاتخاذ جميع القرارات التي تسهم في تحقيق غرض الشركة ويأذن لجميع الأعمال المتعلقة بتسيير الشركة. أنشأ هذا المجلس، تحت مسؤوليته في عام 2009، لجنة الإستراتيجية ولجنة التدقيق ولجنة الرواتب والتعويضات.

➢ عدم تتبع قرارات المجلس الإداري

كشف تحليل محاضر المجلس الإداري أنه لم يتم تنفيذ عدد من قرارات هذا الأخير. تتعلق هذه القرارات بشكل أساسي بمساطر الصفقات وسندات الطلب، والهيكل التنظيمي والعلاقة مع وكالة الإشهار الحصرية.

بناءً على طلب لجنة التدقيق ومجلس الإدارة، قامت الشركة في يوليو 2014 بتحديث مساطر الصفقات وسندات الطلب. ويتم تطبيق هذه المساطر من طرف الشركة على الرغم من أن لجنة التدقيق لم تقم بالمصادقة عليها.

وفي أبريل 2010، قدم المجلس الإداري الهيكل التنظيمي للشركة إلى اللجنة الاستراتيجية لمراجعته والمصادقة عليه. ومع ذلك، فإن الهيكل التنظيمي الذي تم إعداده مختلف تمامًا عن الهيكل التنظيمي الذي أقرته اللجنة الاستراتيجية.

فيما يتعلق بوكالة الإشهار، ناقش المجلس الإداري في عدة مناسبات العلاقة بين سورياد-2M و"Régie 3". في اجتماعه في 24 أبريل 2012، عهد إلى لجنة الاستراتيجية القيام بفحص متعمق لهذه العلاقة، وقد اقترحت هذه اللجنة عدة سيناريوهات.

وبغض النظر عن مشروع مشاركة سورياد-2M في رأسمال "Régie 3"، والذي لم تتم الموافقة عليه من قبل وزارة المالية، لم يتخذ مجلس الإدارة أي قرار لتوضيح أو تحقيق التوازن في العلاقة بين سورياد-2M ووكالاتها الحصرية للإشهار.

➢ قصور في مساطر الصفقات وسندات الطلب

تتضمن مسطرة الصفقات للقناة 14 خدمة غير ملزمة باحترام هاته المسطرة. ويتعلق الأمر بما يلي:

- الإنتاج والإنتاج المشترك واقتناء حقوق البث لجميع البرامج الإذاعية والتلفزيونية التي سيتم إبرام عقودها وفقًا للممارسات التجارية وكذلك تبادل السلع؛
- الخدمات المتعلقة بالتغطية الفنية؛
- دراسات السوق والتسويق؛
- توفير خدمات سمعية بصرية خاصة، والدراسات والاستشارات، والمساعدة والمراجعة...؛
- اقتناء وسائط التسجيل. ...

تشتمل مسطرة سندات الطلب والتي تتم تطبيقها على المشتريات التي تصل إلى 500.000 درهم، على عدة استثناءات، مثل المشتريات الخاصة بالإدارة العامة واستئجار القاعات والديكور وتسجيل الوسائط والمواد اللازمة لصنع الديكور...

كما تستثني هذه المسطرة بعض الخدمات من تقديم ثلاثة عروض أسعار، مثل تنظيم الاستقبالات الخاصة بالبرامج وضيوف برامج الأخبار، والنقل العام الخاص بتصوير البرامج والملابس والماكياج، وإصلاح وصيانة المركبات، والدراسات المتعلقة بنسبة المشاهدة والتسويق ودراسات السوق.

4.3 اتفاقية المراقبة المالية للدولة لا زالت في طور الإنجاز

تخضع سورياد-2M كشركة تابعة عامة للرقابة المالية للدولة على النحو المحدد في المادة 15 من القانون 00-69 بشأن الرقابة المالية للدولة على المؤسسات العمومية والهيئات الأخرى. هذه المراقبة تهدف الى:

- المراقبة المنتظمة لتسيير الشركة؛
- تقييم جودة إدارة وتسيير الشركة وأدائها الاقتصادي والمالي؛
- التزام إدارة الشركة بالمهام والأهداف المسندة إليها؛
- تحسين نظام المعلوميات للشركة.

لقد تم الوقوف على أن اتفاقية المراقبة المالية للدولة بشأن شركة سورياد-2M لا زالت في طور الصياغة منذ شهر أبريل 2012.

لذلك يوصي المجلس بما يلي:

- **اتخاذ التدابير اللازمة، بالتنسيق مع الشركاء، لإبرام عقود برنامج عملاً بالمادة 51 من القانون 77.03 سالف الذكر؛**
- **وضع آليات لاتخاذ قرارات المجلس الإداري في فترة زمنية معقولة، ومراقبة تنفيذها الفعلي؛**
- **التأكد من إعداد المحاضر المتعلقة باجتماعات لجان المجلس الإداري.**

4. المجالات المتعلقة بأنشطة الشركة

1.4 تركيز شركات الإنتاج الحاصلة على صفقات الشركة

للاستجابة لمتطلبات شبكة برامج القناة، اختارت الشركة، 146 مشروع برنامج عن طريق طلبات العروض المفتوحة، للفترة ما بين 2013-2017، بمبلغ إجمالي قدره 368,32 مليون درهم. وبلغ عدد شركات الإنتاج الحاصلة على عقود هذه البرامج 64 شركة.

ومع ذلك، فإن تحليل توزيع مشاريع البرامج حسب شركة الإنتاج ومبالغ الصفقات خلال الفترة المذكورة أعلاه مكن من ملاحظة ما يلي:

- حصلت سبع (7) شركات وهم ما يعادل 11% من الشركات، أكثر من 70% من إجمالي عدد المشاريع المعتمدة من قبل القناة، بمبلغ إجمالي قدره 259,2 مليون درهم؛
- حصلت 64 شركة على مشروع واحد على الأقل، منها 41 شركة حصلت على مشروع واحد، بقيمة إجمالية 44 مليون درهم تقريبًا.

تعود وضعية تركيز شركات الإنتاج هاته، من ناحية، إلى بطء معالجة طلبات العروض، التي تتجاوز إجراءاتها في بعض الأحيان ثلاثة (3) أشهر، مما يتطلب موارد مالية مهمة لشركات الإنتاج لتمويل الضمانات المؤقتة المطلوبة. ومن ناحية أخرى، فإن التأخير في أداء ما بذمة شركة سورياد-2M، يتطلب تعبئة إمكانيات مالية مهمة من طرف شركات الإنتاج.

2.4 غياب نظام تنقيط لتقييم وتصنيف العروض التقنية والفنية

ينص نظام التقييم الخاص بطلبات العروض الذي يهم البرامج الجاهزة للبث أو في إطار الانتاج المشتركة، معايير لتقييم العروض التقنية والفنية. وقد بين تدقيق هذا النظام أن معايير اختيار البرنامج لا تستند إلى نظام تنقيط مرجح بحسب كل معيار.

تكتفي لجنة اختيار البرامج، بشبكة تقييم مكونة من معايير نوعية مثل: ضعيف ومتوسط وجيد وممتاز. وتجدر الإشارة إلى أن هذا التقييم لم يتم تعميمه على جميع المشاريع، وخاصة تلك التي تم رفضها. هذه الطريقة في التقييم لا تسمح بترتيب عروض المنافسين وفقًا لتصنيف العروض التقنية والفنية قبل ترتيب العروض المالية.

3.4 اقتناء البرامج عبر عقود الرعاية sponsoring

ألزم دفتر التحملات لعام 2012 لإبرام عقود الإنتاج الخارجي أو الإنتاج المشترك، اللجوء إلى المنافسة من خلال طلبات العروض.

يُظهر تحليل شبكة البرامج التي تم بثها بنتائج طلبات العروض من أجل الإنتاج الخارجي أو الإنتاج المشترك للشركة، أنه قد تم الحصول على العديد من البرامج دون طلب عروض.

حيث أنه، خلال الفترة 2013-2017، أبرمت الشركة عدة عقود بطريقة مباشرة دون اللجوء الى طلبات العروض للحصول على برامج جاهزة للبث تتجاوز قيمتها الإجمالية 275 مليون درهم، أو ما يعادل 74 % من الميزانية المنفقة على اقتناء البرامج بالمناقصة خلال نفس الفترة (368 مليون درهم). ويتعلق الأمر بعقود تجمع بين 3 أطراف وهي شركة سورياد-2M ووكالة الاشهار الحصرية "Régie 3" وشركة الإنتاج والتي تسمى "عقود الرعاية".

4.4 غياب مسطرة خاصة لاقتناء حقوق البث

يستند إبرام سورياد-2M لعقود شراء حقوق البث إلى التفاوض بشأن السعر الذي يعتمد على مدة الحقوق المذكورة وعدد مرات البث وقنوات البث (الأرضية والفضائية وما إلى ذلك) وحصرية البث.

وفي هذا الإطار، فقد لوحظ أنه لا توجد أية مسطرة لاقتناء حقوق البث وأن السعر المعروض هو المرجع الوحيد الذي يتم الاعتماد عليه.

لذلك يوصي المجلس بـ:

- **اعتماد شبكة تنقيط ملائمة لتقييم العروض التقنية والفنية وتصنيفها؛**
- **ضمان تطبيق سليم لدفتر التحملات والذي يلزم اللجوء للمنافسة لإبرام عقود الإنتاج الخارجي أو الإنتاج المشترك؛**
- **وضع مساطر لاقتناء حقوق البث.**

5. وسائل وأنشطة الدعم

1.5 المحاسبة التحليلية في طور الإنجاز

لم يتم بعد وضع نظام المحاسبة التحليلية بالقناة، ولو أن مشروع وضعه بدأ منذ عدة سنوات. عمليا، لا تزال عملية تعديل وتكييف النظام المعلوماتي (ERP) للقناة في طور التنفيذ. وتستخدم شركة سورياد-2M جداول (Excel) التي تستند إلى بيانات برامج المحاسبة العامة الموجودة لحساب تكلفة بعض البرامج. وفي هذا الإطار فإن استخدام جداول Excel يعرض الشركة لمخاطر حدوث أخطاء على ضوء العدد الكبير للعمليات التي تتم معالجتها. ومن جهة أخرى، يظل حساب الربحية غير مكتمل بسبب عدم توفر رقم معاملات دقيق لكل برنامج.

2.5 تدبير الأرشيف السمعي البصري للشركة

يقدر التراث السمعي البصري لشركة سورياد-2M بأكثر من 65.000 ساعة من الإنتاج ومقاطع الأخبار. ومع ذلك، فإن الحفاظ على هذا التراث يعوقه نقص في المحطات والمعدات المخصصة للرقمنة. بالإضافة إلى ذلك، ترتبط رقمنة الأرشيف السمعي البصري بالاستثمارات الأخرى المتعلقة بعمل القناة، بما في ذلك الانتقال من الاعتماد على الكاسيت إلى استخدام الملفات الرقمية. وبالتالي، فإن التأخير في رقمنة الأرشيف لحماية هذا التراث، قد يتسبب في فقدان القناة لأرشيف سمعي بصري مهم.

وفي هذا الإطار، يوصي المجلس بما يلي:

- **الانتهاء من وضع المحاسبة التحليلية واستخدامها فعليا؛**
- **استكمال عملية رقمنة الأرشيف السمعي البصري للقناة.**

II. جواب الرئيس المدير العام للشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة المغربية

(نص الجواب كما ورد)

1. النموذج الاقتصادي والوضعية المالية لشركة صورياد-2M

1.1 النموذج الاقتصادي

الوضعية المالية للقناة تفسر كما يلي:

- تراجع دعم الدولة،
- غياب عقد برنامج مع العلم أن مشروع عقد برنامج جديد تم تسليمه من طرف القناة في يونيو 2018،
- إنشاء لدفتر تحملات جديد أكثر إلزاماً من حيث الالتزامات المالية،
- التراجع الحاصل في سوق الإشهار الذي يعرف ركود وهشاشة خلال الأعوام الأخيرة،
- عدم تنفيذ الزيادة في رأسمال الشركة المقررة في يونيو 2016،

بالموازاة مع ذلك، أطلقت القناة منذ سنة 2008 مخطط يهدف إلى ترشيد التكاليف وذلك بنقص أزيد من 20 % من العاملين، تجميد كلفة شبكة البرامج منذ 10 سنوات مع النقص في التكاليف التشغيلية وتجميد الاستثمارات.

2.1 الوضعية المالية لشركة صورياد-2M

➢ **العجز المالي لراديو 2M والمعاملات الرقمية**

إذاعة راديو 2M تعمل على تقديم خدمة عمومية طبقاً لمقتضيات دفتر تحملات القناة الثانية. نموذجها الاقتصادي لا يمكنه حصرياً الاعتماد على مبدأ الربح وبالخصوص مع تحرير المجال الإذاعي الوطني الذي شهد إنشاء 14 محطة إذاعية جديدة خاصة مما جعلهم يتقاسمون فيمنا بينهم مداخيل الإشهار، مما أدى إلى تقليص رقم المبيعات.

وللإشارة فإن رقم المبيعات لإذاعة RADIO-2M قد عرف تزايداً بنسبة 2 % سنة 2018.

➢ **عدم احترام الوضعية الصافية للشركة لقانون شركات المساهمة**

المجلس الإداري الذي انعقد في 11 يونيو 2018 أطلق زيادة رأسمال جديدة بمبلغ 380 مليون درهم.

2. علاقة الشركة مع وكالتها الحصرية للإشهار "Régie 3"

2.2 غياب مراقبة رقم معاملات الشركة

➢ **عدم ضبط فوترة المبيعات**

خلال كل شهر، وكالة الإشهار REGIE 3 تبعث بقائمة للفواتير الخاصة بكل مستشهر وبكل حملة إعلانية. تستخلص هذه القائمة من نظام المعلوميات للإدارة المالية لوكالة REGIE3 والذي يشمل إجمالي رقم المبيعات المحصلة خلال الشهر للزبون 2M.

هده القائمة مفصلة لأنها تحتوي على أرقام الفواتير الموجهة للمستشهرين.

استناداً لهذه القائمة، تعمل صورياد على مراقبة معدل العمولة والضرائب الواجبة اعتماداً على رقم المبيعات وتشرع في عملية الفوترة الشهرية.

اجتماعات تم انعقادها مع وكالة REGIE 3 خلال النصف الأول من سنة 2018 من أجل إعادة هيكلة إجراءات المطابقة للحسابات ومراقبة رقم المبيعات.

➢ **عدم طلب الوثائق المحاسبية من وكالة الإشهار**

صورياد أخذت بعين الاعتبار تقرير المجلس الأعلى للحسابات وتلتزم خلال سنة 2019، بالإقدام على تدقيق الحسابات لوكالة الإشهار REGIE3.

3.2 نقائص متعلقة بالتعريفات والشروط التجارية

➢ **عدم نشر التعريفات والشروط التجارية من طرف شركة صورياد-2M**

شبكة التعريفات الخاصة بالمساحات الإعلانية هي شبكة مفصلة وتستوجب درجة عالية من التقنية والمهارة، خلال كل سنة تناقش ويصادق عليها من طرف السيد المدير العام والمديرية المالية، قسم التسويق ومديرية البرامج والبث.

بالنسبة لسنة 2019، تمت المصادقة على تحديد التعريفات بعد سلسلة من الاجتماعات والمفاوضات. تم التوقيع على الوثيقة الورقية في وقت لاحق.

➢ **منح إعلانات مجانية خارج التعريفات والشروط التجارية**

خصم الفواتير والمنح المجاني تم التطرق إليه بالبند الثاني للعقد المبرم مع وكالة REGIE 3 في 19 يوليوز 1991 في إطار الجهود التجارية ولمواجهة المنافسة الاكثر نموا بمجال الإعلانات.

➢ **خصم ممنوح عن أجل أداء غير متوافق**

لم تكن صورياد لتطبق فوائد عن التأخير لكون المبالغ المدفوعة من طرف وكيل الإشهار REGIE 3 تتم داخل المواعيد القانونية. صورياد من خلال وكالة REGIE3 تعمل في بيئة تنافسية مع شركاء من القطاع الخاص الذين يتوفرون على تشكيلة كبيرة من الدعائم وخاصة بعد إدراج دعائم جديدة لبث الإعلانات عبر الوسائل الرقمية (GAFA)، زيادة على الإذاعات الخاصة، الخصم يندرج كإستراتيجية تجارية تقوم بالأساس على حماية قدرة الزبون على الأداء، التحسين من سيولة الخزينة وتتبع الدائنية.

التفكير بشأن الخصم يجب أن يتم بدقة لتجنب انخفاض في الإعلانات ولتفادي تأخير في الأداءات من طرف المسشهرين والوكالات.

3. حكامة شركة صورياد-2M

1.3 قطب عمومي سمعي بصري في طور الإنجاز لأكثر من 12 عاما

تتجسد الأنشطة المشتركة بين SNRT وصورياد 2Mفي تجميع الجهود بين الشركتين والتي تتمحور في "القطب السمعي البصري العمومي" حيث تتجمع الوسائل و البنية التحتية للشركتين لتحقيق منصة البث، شبكة البثTNT. هذا العمل المشترك الذي تم وضعه في إطار القطب السمعي البصري العمومي مكن من توفير 150 مليون درهم، بعدم إنشاء شبكتين منفصلتين مع الاعتماد على البنيات التحتية الموجودة و المكملة للشركتين. تمت عملية الترحيل نحو TNT بشراكة بين مستخدمي SNRT وصورياد 2M.

تتبلور أساليب التبادل وتجميع الجهود والتي تضمن اقتصاد الحجم (économie d’échelle) بشكل أفضل في:

- بث برامج 2M وقنوات SNRTعلى قناة « المغربية » ،هذه الأخيرة تقدم برمجة عامة و متنوعة لمغاربة العالم؛
- توحيد وسائل الإنتاج والإرسال عبر الأقمار الصناعية وروابط المساهمات الساتلية لتغطية الأنشطة الرسمية المغربية على المستويين الوطني والخارجي؛
- تغطيات تلفزيونية للأحداث الرياضية الوطنية؛
- الاستغلال المشترك للإشارات؛
- تبادل وسائل الإنتاج ووسائل البث الفضائي وروابط المساهمات الساتلية للتغطية التلفزيونية للأحداث السياسية "الانتخابات الجماعية والتشريعية ..."؛
- تقاسم حقوق الأحداث الرياضية الدولية، وتقاسم التكاليف التقنية، وتوفير الاستغلال المشترك للإشارات من طرف SNRTوصورياد 2M؛
- إرسال فرق لإنجاز روبورتاجات إلى الخارج، ووضع الترتيبات لاستغلال مشترك للإشارات من قبل قنوات SNRTو صورياد 2M؛
- استفادة مشتركة للأرشيف.

2.3 عدم تجديد عقد البرنامج

صورياد لم تتوقف عن المطالبة بإبرام عقد برنامج جديد، وفي نفس الخضم، تم تسليم مشروع عقد برنامج، لكل من وزارة الاتصال ووزارة المالية في يونيو 2018.

3.3 أوجه القصور المتعلقة بعمل المجلس الإداري

➢ **عدم تتبع قرارات المجلس الإداري**

هاته الإجراءات تم عرضها على المجلس الإداري في 21 ابريل 2010 الذي كلف لجنة تدقيق بفحصها والمصادقة عليها. هذا الأخير طلب من صورياد التوجه لمديرية المنشآت العامة والخوصصة لإتمام هاته الإجراءات.

تم تبني صورياد لإجراءات الشراء في انتظار المصادقة عليها من طرف المجلس الإداري وضماناً لسيرورة الخدمة التي يمليها عليها نظام البث. المصادقة النهائية لهذه الإجراءات ستدخل حيز التنفيذ خلال 2019.

صورياد لم تنشئ هيكل تنظيمي مختلف عن الذي تمت المصادقة عليه من طرف المجلس الإداري. نظرا للتطورات التي شهدتها أنشطة الشركة بالإضافة لمختلف المغادرات، كان من الطبيعي أن يحظى الهيكل التنظيمي بمجموعة من التعديلات من أجل استمرارية الأنشطة.

في غياب التوظيفات، كانت الشركة مظطرة لتركيز جهودها لتحقيق الفعالية، دون المساس بتركيبة الهيكل التنظيمي.

الهيكل التنظيمي الصادر منذ 10 سنوات، من المرتقب تحديثه والمصادقة عليه من طرف المجلس الإداري.

➢ **قصور في مساطر الصفقات وسندات الطلب**

تم الاحتفاظ بالاستثناءات وأوصى بها مسؤولي القطاع بالنظر لتجربتهم الميدانية في هذا المجال واعتبارا لمميزات مهن الميدان التلفزي، إضافة للطابع العاجل للإنتاج التلفزي.

في ضوء الملاحظات الموجهة، سيتم تحديث المسطرة الحالية للصفقات.

4. المجالات المتعلقة بأنشطة الشركة

2.4 غياب نظام تنقيط لتقييم وتصنيف العروض التقنية والفنية

تدرس لجنة انتقاء البرامج بشكل مفصل جميع الملفات التقنية-الفنية وتقوم بقراءة السيناريوهات وBIBLE المقترحة. تدون الملاحظات على شكل جدول بمحضرتقني-فني المتضمن لتقييم كل مشروع.

تبني نظام تنقيط موحد سيكون صعبا بالنظر لاختلافه من مشروع لآخر.

3.4 اقتناء البرامج عبر عقود الرعاية sponsoring

يتعلق الأمر باقتناء حقوق بث البرامج الرائدة ذات القيمة المضافة من خلال عملية الرعاية.

صورياد لا تتحمل تكاليف هذه البرامج الممولة حصرياً من خلال عقود الرعاية.

هذا النوع من البرامج مربح للقناة بحيث يرفع من مداخيلها الإشهارية، ويمكنها من إنتاج برامج ذات قيمة عالية.

وهذا يسمح أيضاً باستقطاب مستشهرين جدد، عادة لا يستثمرون في القطاع التلفزي.

بطلب من الوزارة الوصية في ظل تحسين مسطرة طلبات عروض البرامج، سيتم اقتراح مسطرة خاصة باقتناء البرامج من خلال عملية الرعاية.

4.4 غياب مسطرة خاصة لاقتناء حقوق البث

عملية اقتناء حقوق البث يتم تنفيذها عبر اتفاق جماعي داخلي بتنسيق وتشاور مع الأطراف العاملين بالمصلحة المعنية. هذه العملية يتم العمل بها منذ انطلاق القناة.

سيتم وضع مسطرة اقتناء حقوق البث من أجل إضفاء صيغة رسمية عليها.

5. وسائل وأنشطة الدعم

1.5 غياب شبكة لتصنيف وترتيب المستخدمين بالقناة

الشركة تتوفر بالفعل على مرجع للأجور يتم الاعتماد عليه لتحديد أجور الموظفين والزيادات بالنسبة لكل وظيفة. وبهذا الخصوص، تم تكوين لجنة ثنائية مكونة من (المشغل والشركاء الاجتماعيين) تم إنشاؤها في 2011، وهي مكلفة بورش "تحسين الأجور" للحد من الفوارق الحاصلة في الأجور داخل نفس الشريحة. مكنت هذه العملية من الحصول على الحد الأدنى، الأقصى والمتوسط فيما يخص جميع المهن.

من أجل دراسة عملية التأهيل المهني، تم إنشاء مسطرة تطبق من طرف لجنة ثنائية تشتغل بمخطط مسبق (logigramme).

وضع آليات لتصنيف فئات المستخدمين يتم بشراكة مع مكتب وطني كفؤ ولا يزال في طور المباحثات مع الشركاء الاجتماعيين للقناة.

مرجع الأجور سيعرض على المجلس الإداري بعد استكماله.

3.5 تدبير الأرشيف السمعي البصري للشركة

رقمنة التراث السمعي البصري يتطلب تكلفة مالية كبيرة ويستلزم مستخدمين متخصصين في الفهرسة.

في غياب عقد برنامج الذي لم يبرم بعد وللحفاظ على تراثها السمعي البصري، شرعت صورياد بعملية رقمنة أرشيفها من خلال دمج وثائقيين من أجل القيام برقمنة الأرشيف.